

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«جولدمان ساكس» يخفض توقعاته لسعر النفط

رويترز: قال جولدمان ساكس إنه خفض السعر المتوقع لخاص غرب تكساس الوسيط في 2015 إلى 47,15 دولارا للبرميل من 73,75 دولارا والسعر المتوقع لعام 2016 إلى 65 دولارا للبرميل من 80 دولارا. وقال البنك في مذكرة بتاريخ 11 يناير إن السعر المتوقع لخاص برنت في 2015 أصبح 50,40 دولارا للبرميل بدلا من 83,75 دولارا وأنه خفض توقعه لعام 2016 إلى 70 دولارا للبرميل من 90 دولارا.

ماذا يحوي برميل النفط؟

النسبة من إجمالي برميل النفط ككل	عدد الجالونات	المنتج
43.4%	19.0	البنزين
23.5%	12.0	الديزل
9.2%	4.0	وقود المحركات الثقيلة
4.9%	--	فحم الكوك
7.3%	2.0	الغاز النفطي المسال وغازات أخرى (LPG)
3.8%	1.0	زيت الوقود الثقيل
3.1%	--	الإسفلت وزيت الفار «البيتومين»
2.4%	--	بتروكيمائيات
2.2%	--	نواتج أخرى

الكثير منا يجهل مكونات برميل النفط، فيحتوي برميل النفط على الكثير من المنتجات المكررة والثابتة التي قد لا يعرفها المستهلك العادي رغم استعماله اليومي لها، ومن المعلوم أن البرميل يحتوي على 42 غالونا أميركيا (الغالون الأميركي = 3.785 لترات) أو 159 ليترًا.

ويستهلك العالم حوالي 90 مليون برميل يوميا من النفط والوقود السائل «89 م ب/اي عام 2011، و89,4 م ب/اي عام 2012 منها 18,5 م ب/اي للولايات المتحدة، و10,3 م ب/اي للصين و4,7 م ب/اي لليابان»، وهو ما يعني أكثر من 32 مليار برميل سنويا.

ويعرف الجميع منتجات مثل البنزين والديزل التي يتم استخراجها من النفط، وبالفعل معظم ما ينتج عن النفط يستخدم كوقود بأنواعه المختلفة، لكن قد لا يعلم البعض أن النظارات، الأقراص المدمجة، مكونات أجهزة الحاسب، معاجين الأسنان، الشامبو وغيرها تستخرج أيضا من الذهب الأسود. وحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، التي نشرتها «أرقام»، فإن البرميل الواحد من النفط الخام ينتج 45 غالونا من المواد البترولية المتنوعة التي يرصدها الجدول التالي، مع ملاحظة اختلاف النسب تبعا لعمليات التدوير.

الوليد بن طلال: لا السعودية ولا غيرها كانت تتوقع انهيار أسعار النفط

قال الأمير الوليد بن طلال، إن السعودية وباقي الدول فوجئت بانخفاض أسعار النفط، وأنه لا أحد كان يتوقع أن يحدث هذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط، مشددا على أن الذي يقول عكس ذلك فإنه لا يقول الحقيقة.

وبين الوليد أن وزير البترول السعودي قال في يوليو الماضي إن 100 دولار للبرميل سعر جيد للمنتجين والمستهلكين، وبعد 6 أشهر فقط تراجعت أسعار النفط بنسبة 50٪.

وقال الوليد في مقابلة مع صحيفة «يو إس إيه توداي» الأميركية، إنه متأكد من أن الأسعار لن تعاود الارتفاع فوق 100 دولار، موضحا أن تلك الأسعار كانت مصطنعة وليست صحيحة.

وبين أنه بالرغم من عدم تأييده للقرارات التي اتخذها وزير البترول والمالية السعوديان في الفترة الأخيرة، إلا أنه يؤيد بشدة القرار الذي اتخذته المملكة برفض خفض إنتاجها من النفط.

وأضاف أن هذا القرار كان حكما ونكيا، مشيرا إلى أن المملكة لو وافقت على خفض إنتاجها لكانت اليوم تعاني من أمرين هما: قلة الإنتاج، وقلة الأسعار.

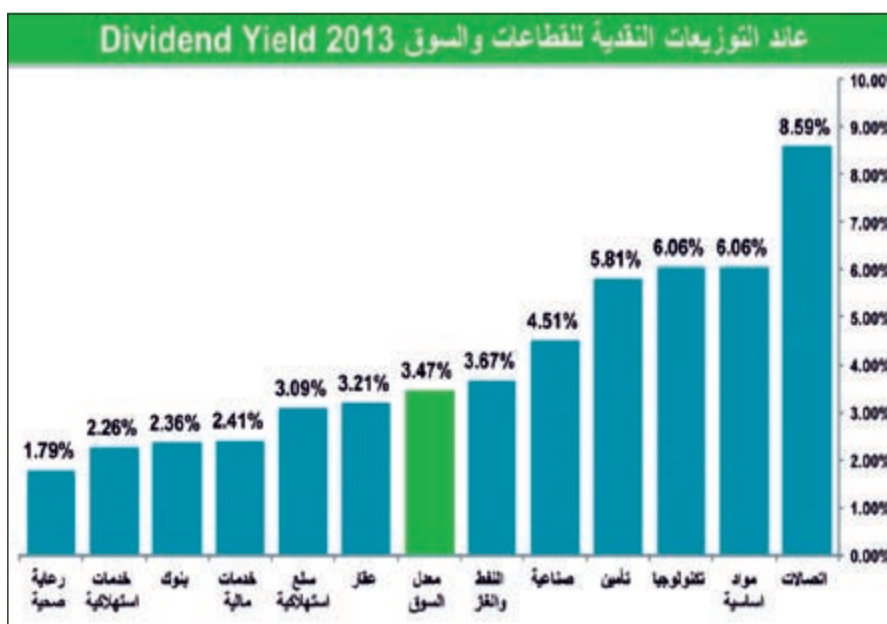
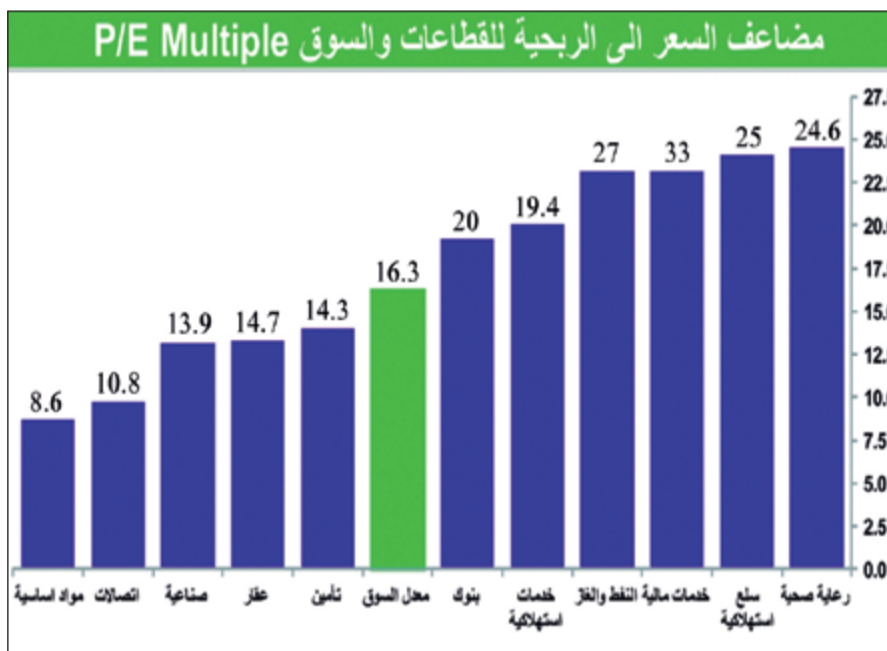


(أ.ب)

الأسهم ذات التوزيعات العالية تحصد اهتمام المستثمرين. في الصورة جانب من قاعة التداول في البورصة الكويتية

المستثمرون يتجهون نحوها لحصد الكاش والاستفادة من أسعارها المغرية

أسهم التوزيعات تحصد مكاسب مزدوجة في 2015



من التوزيعات في كل قطاع وضع P/E:

● تصدر قطاع الاتصالات باقي قطاعات السوق بعائد توزيعات اقتراب من 9٪، في حين يبلغ الـ P/E الخاص بالقطاع حاليا نحو 11 مرة.

● جاء قطاع المواد الأساسية بالمرتبة الثانية بعائد 6,1٪، علما بأن الـ P/E الخاص بالقطاع بلغ 8,6 مرة.

● قطاع التكنولوجيا جاء في المرتبة الثالثة بعائد بلغ 6,1٪ أيضا.

● حل قطاع التأمين بالمرتبة الرابعة بعائد توزيعات بلغ 5,8٪ لعام 2013، وبلغ الـ P/E للقطاع 14 مرة.

● جاء قطاع الصناعة بالمرتبة الخامسة بطريقتين أخرى للقطاع بلغ 4,5٪، وبلغ معدل الـ P/E للقطاع حاليا نحو 14 مرة.

● وفي المقابل جاء قطاع الرعاية الصحية في المرتبة الأخيرة بين قطاعات السوق بعائد 1,8٪ نظرا لأن الـ P/E للقطاع اقتراب من 25 مرة.

● قطاع الخدمات المالية جاء في صدارة قطاعات السوق ارتفاعا على مستوى مضاعفي السعر إلى الربحية وذلك بـ 33 مرة.

● ظهر من خلال الرصد أن توزيعات قطاع البنوك لعام 2013 كانت محدودة بنسبة 2,4٪، بينما يلاحظ أن مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) للقطاع مرتفع نسبيا عند 20 مرة، لكن يلاحظ أن هناك انتقائية في شراء أسهم القطاع التي يقل المضاعف الخاص بها إلى دون 16 مرة.

المستثمرين يتطلعون لحصد مكاسب مزدوجة من الأسهم، إذ من المؤكد أن الأسهم التي توزع تاريخيا ستستمر في التوزيعات في 2015، في وقت تبدو أسعار الأسهم منخفضة طبقا لمضاعف السعر إلى الربحية أو Price to Earning (per share) وتداول البورصة الكويتية حاليا عند معدل P/E يبلغ 16 مرة، وهو متوازن مع معدلات البورصات الخليجية، ويعتمد هذا المضاعف غالبا كأحد طرق حساب قيمة الأسهم ومدى جاذبيتها للشراء، وكلما قل المضاعف أصبح مغريا للاستثمار (حسبة المضاعف كالتالي: ارباح الشركة السنوية تقسيم عدد الأسهم المدرة للشركة × سعر السهم في السوق). وترصد «الأنباء» القطاعات ذات عائد التوزيعات الأعلى في العام 2013، كما وضعت مؤشرا لمضاعف السعر إلى الربحية للقطاعات والسوق في الوقت الراهن. ومن خلال هذا الرصد، يمكن فهم لماذا يتجه المستثمرون بشكل مكثف نحو بعض الأسهم في قطاعات معينة، وحاليا تبدو القطاعات التي تتمتع بتوزيعات عالية P/E منخفضة هي الأكثر جاذبية للمستثمرين، مثل قطاعات الاتصالات وهو الأعلى توزيعا والأقل P/E يليه قطاع المواد الأساسية ذات التوزيعات العالية مقارنة بباقي القطاعات وهو الأقل بمعدل P/E، وهناك أيضا قطاع التأمين وهو رابع أعلى قطاع توزيع ويتمتع بـ P/E منخفض نسبيا عند 14 مرة، وفيما يلي أبرز العوائد

شريف حمدي

في مثل هذه الأوقات من السنة الجديدة، يبدأ المستثمرون في الاهتمام بما يسمى في البورصة باسم «التوزيعات» وهي أسهم الشركات التي درجت العادة سنويا بأن توزع جزءا من أرباحها على مساهميها. والمميز في هذه السنة أن

فرص استثمارية:

القطاعات الأقل

P/E.. عوائد

توزيعاتها الأعلى

بالسوق

«الاتصالات»

في الصدارة بعائد

توزيعات 9٪ P/E

أقل من 11 مرة

الشراء انتقائي

بقطاع «البنوك»

P/E عند 20 مرة

العراق يصدر رسماً قانون تشجيع وحماية حقوق المستثمرين الكويتيين

زكي عثمان

أخيرا، وبعد طول انتظار، أصدرت «الوقائع العراقية» وهي الجريدة الرسمية العراقية، قانون اتفاقية التعاون المشتركة بين العراق والكويت لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات رقم 14 لسنة 2014. وحسب ما هو منشور في عدد الـ 6 من يناير الجاري، فإن القانون الجديد الذي يأتي بعد تصويت مجلس النواب العراقي بالتصديق على مشروع اتفاقية مع الكويت لتشجيع وحماية الاستثمارات، سوف يعزز سعي البلدين لتحفيز التعاون الاقتصادي وزيادة حجمه خلال الفترة المقبلة، فضلا عن انه يشكل نواة للحفاظ على الاستثمارات الكويتية الجديدة في العراق.

وقد جاء في القانون الذي وقع عليه رئيس الجمهورية العراقية فؤاد معصوم انه ورغبة من الدولتين في خلق الظروف الملائمة لتنمية التعاون الاقتصادي وعلى وجه الخصوص الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون تابعون لطرف متعاقد في اقليم الطرف المتعاقد الآخر، وإدراكا منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة تمثل هذه الاستثمارات سيكون

حافزا لتنشيط المبادرة التجارية، فقد جاء الاتفاق على إصدار هذا القانون. وفيما يلي استعراض لأهم مواد القانون الجديد:

مادة 3: قبول وتشجيع وحماية الاستثمارات

1 - يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بقبول وتشجيع وخلق ظروف أكثر رعاية للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر في اقليمه وطبقا لحقوقه المنوطة له بقوة قوانينه. 2 - تمنح الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من طرف متعاقد في اقليم الطرف المتعاقد الآخر معاملة عادلة ومنصفة وتتمتع بالحماية والأمان الكاملين، على نحو يتوافق مع قوانينه وأنظمتها وأحكام هذه الاتفاقية. 3 - ان يقوم أي من الطرفين المتعاقدين بأي شكل كان باتخاذ إجراءات تعسفية أو تمييزية تؤدي إلى الاضرار بإدارة وصيانة واستخدام التمتع أو التصرف بالاستثمارات في اقليم مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ولن تخضع استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين عند التأسيس لمطالبات أداء إضافية والتي قد تعوق أو تقيد استعمالها وإدارتها والتصرف بها وتشغيلها

وتوسعا وبيعها أو أي تصرف آخر.

مادة 4: المعاملة الوطنية

1 - يمنح كل طرف لمستثمري الطرف الآخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك المعاملة التي يمنحها في ظروف مماثلة لمستثمريه فيما يتعلق بالتأسيس والحيازة والتوسع والإدارة والتصرف والتشغيل والبيع وفقا لقوانينه وأنظمتها. 2 - يمنح كل طرف للاستثمارات المغطاة معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة التي يمنحها في ظروف مماثلة لاستثمارات تابعة لمستثمري الطرف الآخر في اقليمه فيما يتعلق بالتأسيس والحيازة والتوسع والإدارة والتصرف والتشغيل والبيع أو التصرف بطريقة أخرى للاستثمارات وفقا لقوانينه وأنظمتها. 3 - تسري المعاملة المنوطة من قبل طرف متعاقد وفقا للفقرتين (1) و(2) فيما يتعلق بالاستثمار الاقليمي للحكومة على الأشخاص الطبيعيين المقيمين والمشاريع التي تم تأسيسها وفقا لقوانينه وأنظمتها لجميع المستويات الإقليمية التابعة للطرف المتعاقد. 4 - معاملة الدولة الأولى بالرعاية. 5 - يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف الآخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك المعاملة التي يمنحها

في ظروف مماثلة لمستثمرين غير تابعين لأي طرف منهما يتعلق بالتأسيس والحيازة والتوسع والإدارة والتصرف والبيع أو التصرف بطريقة أخرى بالاستثمارات في اقليمه.

2 - يمنح كل طرف متعاقد الاستثمارات المشمولة معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة التي يمنحها في ظروف مماثلة للاستثمارات غير التابعة لأي طرف متعاقد في اقليمه فيما يتعلق بالتأسيس والحيازة والتوسع والإدارة والتصرف والتشغيل والبيع أو التصرف بطريقة أخرى بالاستثمارات. 3 - بالرغم من ذلك، فإن أحكام هذه المادة المتعلقة بمنح المعاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين مستثمريه أو مستثمري دولة ثالثة لن تفسر على انها تلزم ذلك الطرف المتعاقد بأن يقدم لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر مزايا أي معاملة أو تفضيل أو امتياز ينتج عن: 1 - أي اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي أو منطقة تجارة حرة أو اتحاد نقدي أو اتفاق دولي ممثل قائم قد ينشأ مستقبلا ويكون أي من الطرفين المتعاقدين طرفا فيه أو قد يصبح طرفا فيه. 2 - أي اتفاقية دولية أو إقليمية أو أي تنظيم مماثل آخر يتعلق كلياً أو بصفة رئيسية بالضرائب أو

أي تشريع محلي يتعلق كلياً أو بصفة رئيسية بالضرائب.

مادة 6: التعويض عن الخسائر

1 - استثناء من تطبيق المادة 8، يمنح المستثمرون التابعون لأحد الطرفين المتعاقدين في حال تعرض استثماراتهم في اقليم الطرف المتعاقد الآخر لأضرار أو خسائر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو حالة طوارئ وطنية أو ثورة أو اضطرابات أو أعمال شغب أو أحداث أخرى مماثلة، من قبل الطرف المتعاقد الآخر، فيما يختص بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، أو برد الخسائر أو بالتعويض أو بأي تسوية أخرى معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر لمستثمريه أو للمستثمرين التابعين لأي طرف ثالث أيهما تكون الأكثر رعاية. 2 - مع عدم الإخلال بالفقرة 1، فإن المستثمرين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين الذين تلحق بهم خسارة نتيجة لأي من الأحداث المشار إليها في تلك الفقرة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر والناتجة عن: أ - الاستيلاء المؤقت على استثماراتهم أو جزء منها من قبل قواته أو سلطاته. ب - أي اتفاقية دولية أو إقليمية أو أي تنظيم مماثل آخر يتعلق كلياً أو بصفة رئيسية بالضرائب أو